البحث عن توظيف أمثل لرؤوس الأموال

في احصاء لصندوق النقد الدولي تحدث ان الدخل الحقيقي للفرد في الوطن العربي بما في ذلك دول النفط كان العام ١٩٩٥ مساويا لدخله العام ١٩٨٥ اي ان الدخل الحقيقي للفرد لم يطرأ عليه اي تحسن خلال السنوات العشر الماضية.

في حين ان الدخل الحقيقي الوسطي لمجموع دول العالم الثالث نما خلال الفترة نفسها بنسبة ٤٠٪ بينما وصل معدل النمو في دول شرق آسيا الى ٨٠٪.

وقد اخذت بعض الاقتصاديات العربية تعمل على اعادت هيكلتها الاقتصادية واستيعاب مايدور حولها من تطور اقتصادي وسياسي وعالمي .. والحقيقة التاريخية ان سورية كانت سباقة في هذا المجال، اذ بدأت بتصحيحها الاقتصادي قبل التحولات الدولية الجديدة وقبل العديد من الدول العربية التي اخذت بتصحيح اقتصادها.

لقد تحدث وكتب الكثيرون عن ضرورة انشاء بورصة لتداول الاسهم لابعاد المساهمين عن الاستغلال في البيع والشراء، ولتشجيع الادخارات حتى اننا سمعنا منذ عدة سنوات من بعض المسؤولين ان البورصة — سوق تداول الاسهم — قيد الدراسة وانها في اللمسات القانونية الاخيرة.

واعرض في هذا البحث تطور بعض البورصات في بعض الدول العربية خلال مرحلة دراسة انشاء هذه البورصة التي لم تر النور بعد:

لقد قفز الرسمل الاجمالي لبورصة الدار البيضاء في المغرب من ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٤٫١ مليار دولار عام ١٩٩٦، اي بزيادة قدرها ٥٠٠٪.

بينما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المساهمة التونسية من نحو /٤٧٠/ مليون دولار الى ٣٫٤ مليار دولار، اي بنسبة ٦٠٠٪.

اما بورصة القاهرة فقد قفزت بنسبة ٤٥٠٪ فوصلت الى ٩ مليار دولار. وكذلك بورصة عمان ارتفعت بنسبة ١٣٥٪ فوصلت الى مايقارب ٤٫٣ مليار دولار، مع ملاحظة ان القسط الاكبر من هذا النمو سجل خلال السنوات الثلاث الاخيرة.

نزار نسيب القباني

ان اهم اهداف السوق المالية هو قدرتها على استيعاب وتجميع المدخرات ومن ثم توظيفها التوظيف المباشر الهادف في مشروعات ذات اسهامات تنموية على مستوى الاقتصاد الكلي وذات عوائد جيدة بالنسبة للمؤسسات والافراد.

ان اقتصار السوق المالية على عدد محدود من الشركات المساهمة القائمة سوف يؤدي الى تضخم اسعار هذه الشركات، لذا علينا تشجيع اقامة الشركات الخاصة او المشتركة المساهمة، لجذب الكتلة النقدية غير المتداولة والتي يخشى الناس توظيفها لدى اشخاص عاديين بعد صدور القانون رقم /٨/ لعام ١٩٩٤ وبعد نتائج التوظيفات البعيدة عن رقابة الدولة، كالتوظيفات مع جامعي الاموال، ولاحجام عدد كبير من المدخرين عن وضع اموالهم في المصارف لوجهات نظر مختلفة اسهمها، ودراسة الجدوى الاقتصادية لها وتوجيه هذه الشركات نحو الاتجاهات المنتجة الجديدة المتوافقة والخطط التنموية وادارة عمليات الاكتتاب والتعهد بتغطية الاصدارات.

وكذلك تشجيع تحويل الشركات الخاصة القائمة الكبيرة المؤهلة والناجحة الى شركات مساهمة وفق شروط محددة ورقابة مسؤولة، لان توسع هذه الشركات افقيا او عموديا او تطويرها وفق التقدم التقني بحاجة الى اموال (خاصة وتمن مقدمون على السوق العالمي المفتوح ومبدأ المنافسة).

ان توظيف اموال المدخرين عن طريق اسهامهم ومشاركتهم في رأس مال هذه الشركات يحقق الفائدة للفريقين (اصحاب المشروع+ المدخرين) من جهة، والى تقدم ونجاح المشروع من جهة اخرى مما يحقق زيادة للقاعدة الانتاجية وايجاد فرص عمل جديدة والثراء للاقتصاد الوطني

توظيف أموال المدخرين في شركات مساهمة يحقق زيادة القاعدة الإنتاجية ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة

على السوق المالية أن تجتذب الكتلة النقدية غير المتداولة

ويجب ان تكون هذه الشركات مراقبة رقابة مستقلة من قبل هيئات حماية المستثمر قبل طرح كقل. وتجب هنا ضرورة اعادة تشجيع الاستثمارات ودراسة الاسباب الموجبة لعدم تنفيذ او تقاعس اصحاب هذه المشاريع وفق قانون الاستثمار رقم/١٠/ عن تنفيذ مشاريعهم ووضع الحلول لها اذا تبين لنا ان ماتنفذ من المشاريع الصناعية وفق القانون المذكور ٧٪ وما نفذ من المشاريع الزراعية ثلاثة مشاريع من اصل ٥٢ مشروعا قيمتها ٢٦٩ مليون ليرة سورية تقريبا من اصل ٢٢ مليار ليرة سورية.

كذلك ضرورة تأمين الاسواق لهذه الصناعات ولعل من اهمها تشجيع اقامة منطقة التجارة العربية الحرة. الا ان الحديث عن الاسواق العربية بحاجة الى بحث خاص وانهي بحثي بتصريح للسيد حسن عبد الله القومان، رئيس غرفة التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، الذي يقول:

«إن نجاح اقامة منطقة التجارة العربية الحرة يستوجب الاسراع في تغيير السياسات والتشريعات التي تعوق حركة رؤوس الاموال والافراد والبضائع والسلع بين البلدان العربية».

وقال: «ان هذه الاجراءات تمكن القطاع الخاص العربي من الاسهام والمشاركة بمعدلات مضاعفة في توجيه الاستثمارات الى المشروعات التي تخدم تحرير التجارة العربية». ولكنني اسأل هل ينطبق مايقوله السيد القومان على المرسوم ٢٤٤ وهل يعيق هذا المرسوم حركة رؤوس الاموال والافراد والبضائع في التجارة العربية الحرة؟ وهل تتقيد مثل هذه القوانين حجة من قبل الاخرين لاعاقة تنفيذ المنطقة الحرة العربية؟